العنوان:	الموسوعة السياسية المعاصرة : (الحلقة 15)
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	الجمال، أحمد مختار
المجلد/العدد:	ع 144
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	شتاء
الصفحات:	90 - 102
رقم MD:	80873
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النظم السياسية، المصطلحات السياسية، الجمعية الفابية، قانون العمل، النقابات العمالية، الفاشية، الدكتاتورية، الفدرالية، حقوق المرأة، المشاركة السياسية، الإقطاع، الحركة النسائية، مكتب التحقيقات الفيدرالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80873

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الموسوعة السياسية المعاصرة

(الحلقة ١٥)

د. أحمد مختار الجمال

مفكر ودبلوماسي مصري

الجمعية الفابية Fabian Society

أقيمت الجمعية الفابية في لندن عام ١٨٨٤ واستمدت اسمها من فابيوس كونكتاتور Fabius Cunctator وهو لواء روماني طبق بدقة تكتيكات الإعداد والاستنزاف ومواعيد الهجوم المناسبة على هنيبال حتى هزمه، وكان قد وضع خطة لتفادي المواجهة المباشرة في بادئ الأمر ولجأ للمناورة والحوار حتى استنزف قوى عدوه ثم وجه ضربته القاضية. وتشير الفابية إلى وضع خاص في الاشتراكية البريطانية التي اعتنقها سيدني وبياتريس ويب وهما علمان في الفكر الاشتراكي، وجورج برنارد شو الكاتب المسرحي الأشهر، وهم من أوائل مؤسسي الحركة الفابية إلى جانب أبرز أعضائها مثل أنورين بيفن وهارولد لاسكي وج. هـ. كول. وقد ركز أوائل الفابيين على البحث في القضايا الاجتماعية، ونقلت نتائج هذه البحوث والدراسات والمناقشات الخاصة بالإصلاح إلى المثقفين وزعماء حزب العمال البريطاني والحزب الليبرالي. وبعد الحرب العالمية الأولى انتسبت الجمعية الفابية إلى حزب العمال، وخبا بريقها بعد الثلاثينيات، ولكنها شكلت الأساس لمجموعة متنوعة من المثقفين الاشتراكيين أصبحوا يتجادلون على أية مسألة تهم حزب العمال.

وكانت عائلة ويب وبرنارد شو يؤمنون بنظرية ريكاردو في الإيجار، التي تحدد أن جزءًا من إيجار أي شيء يجب أن يخصص للمجتمع، أو بالأحرى للدولة بالإنابة عن المجتمع. وكانت هذه النظرية هي المبرر للضرائب التصاعدية لتمويل إنفاق الدولة على

المشروعات التي توجه لإصلاح الخلل في العدالة الاجتماعية. وكانت سياسات الدولة على المستويين القومي والمحلي تهدف إلى خلق حد أدنى قومي للرفاهية الاجتماعية التي تحرر كل المواطنين وتساعدهم على استخدام مواهبهم والتصرف كمواطنين صالحين. وكان يمكن للديموقراطية السياسية المتمثلة في حق التصويت أن تمتد إلى ديموقراطية اجتماعية يمكن بها القضاء تدريجيًا على قيم الديموقراطية الجامحة. وفي الوقت نفسه فإن القابيين دعوا إلى أن الدولة يجب أن تعين في وظائفها العامة خبراء مدربين في الإدارة، بحيث يكونوا قادرين على الاهتمام بالسياسة العامة المخصصة لخدمة الشعب من أجل الصالح العام. وبهذا تنجح في تطبيق الديموقراطية الاجتماعية.

وقد انضمت الجمعية الفابية في ١٩٣٠ إلى حزب العمال وأصبحت بمثابة ذراعها الأيديولوجي. كما كافحت الحركة طوال مائتي عام حتى وصلت إلى إنشاء النقابات واعتراف الحكومة بها لمواجهة الرأسمالية الجامحة، وكان هناك قانون بريطاني يعتبر "النقابات" مؤامرة لإعاقة حرية التعامل، وقد ألغاه حزب العمال بعد ذلك.

وقد ركزت القابية على دور الأذكياء المدربين وأهميتهم في الحوكمة (الحكم الرشيد) في مقابل النظرة المتدينة إلى رجال الإدارة "الهواة"، الذين سهلوا عمل الرأسمالية الشرسة في غياب المعارضة. وأدى المنهج الفابي في العمل السياسي، عن طريق التأثير الفكري الهادئ والتخطيط المتعقل، إلى أن الديموقراطية الاجتماعية يجب أن تديرها نخبة من ذوي الاستحقاق والخبرة في الدولة، كما أدى إلى التأثير في أجيال متعاقبة من كبار البرلمانيين من حزب العمال البريطاني والاشتراكيين حول العالم من أمثال الزعيم الهندي جواهر لال نهرو والزعيم المصري جمال عبد الناصر الذي ترجمت له خصيصًا أعمال كول ولاسكي: "مقدمة في علم السياسة" و "أجرومية السياسة"، واشترك كاتب هذه السطور في الترجمة.

وقد وجهت انتقادات إلى الحركة الفابية بأنها قامت على افتراضات نخبوية، ناتجة عن التنشئة المريحة والتعليم الجامعي للمنتمين إلى هذه الحركة، وتجاهل دور الأسواق، التي كان لرجال الإدارة ذوي النوايا الطيبة دور أقل أهمية عن دور رجال الإدارة في المجتمعات التي تقوم على التخطيط. ومع هذا، فإنه مع إدخال حزب العمال التحديث والتطوير في

منتصف الثمانينيات استمرت الجمعية الفابية منبرًا فيه مجموعة من القضايا الهامة بعد عهد مارجريت تاتشر الذي ركز على المسائل الإقليمية الأقل شأنًا.

الفاشية أو الفاشستية Fascism

الفاشية نظام حكم شمولي يؤكد القومية والعنصرية ويقوده ديكتاتور، كما تمثل الفاشية أيديولوجية أو حركة يمينية متطرفة تعارض الديموقراطية والليبرالية. وفي روما القديمة كانت سلطة الدولة يرمز لها بحزمة من الأعواد الملتفة والتي ترمز للوحدة الشعبية وتسمى فاشيو Fascio، وتنتهي برأس كالبلطة ترمز للقيادة، وهذا الشعار يدل أيضًا على القوة فوق الحياة والموت. وقد استخدمه الزعيم الإيطالي الفاشي بنيتو موسوليني ليرمز لحركته في إيطاليا عام ١٩٢٢ ثم عمم في سلسلة من الحركات في أوروبا فيما بين الحربين، ولاسيما في ألمانيا والمجر وأسبانيا، ثم روسيا. وما زال هذا الشعار الذي يرمز للوحدة من خلال القوة يظهر في خاتم مجلس الشيوخ الأمريكي وعلى حائط قاعة المناقشات بمجلس النواب الأمريكي وفي بعض عملاتها المعدنية وفي شعار فرنسا وسويسرا. كما كانت الفاشية الألمانية (النازية) أشبه بالأيديولوجية الفاشية الإيطالية واستعارت منها بعض سماتها المتمثلة في التجمعات الجماهيرية الحاشدة والتحية الرومانية بالذراع ومظاهر الأبهة والانبهار.

وتقوم الإيديولوجيات الفاشية على أساس فكرة أن هناك حقائق أساسية وأصولية عن الإنسانية والبيئة لا تخضع للنقاش، وأن الظواهر المعقدة لها أسباب محددة وحلول بعينها، وأن العالم مقسم إلى "خير و شر" ولا شيء بينهما، وأنه توجد مؤامرة على اتساع العالم تدبرها مجموعة عدائية للسيطرة على الجماهير وإخضاعها.

وتتسم هذه الأيديولوجيات الفاشية بخمسة مكونات أساسية هي: أولًا- القومية المتطرفة والإيمان بأن كل أمة لها خصائصها المميزة وثقافتها ومصالحها التي تعلو على مصالح الآخرين. ثانيًا- بأن هناك تآكلًا في الأمم، فالأمة المزدهرة القوية التي كانت تسطير على أمم أخرى يمكن أن تتفكك وتنقسم على نفسها وتخضع للأمم الأخرى. ثالثًا- أن عملية انهيار الأمم وسقوط الإمبراطوريات مرتبط غالبًا بتقلص النقاء العنصري للأمة، لأن عدم

النقاء العنصري يضعف الأمة ويتسبب في نكبتها. رابعًا- أن أحد أسباب انهيار الأمة هو مؤامرات من جانب أمم/ أجناس أخرى من أجل إحكام سيطرتها. خامسًا- في خضم هذا الصراع فإن الرأسمالية والديموقراطية تعتبر آليات مدمرة لتفتيت الأمة وإخضاعها في النظام العالمي.

وترى الفاشية أن الأولوية يجب أن تعطى لإعادة بناء الأمة ككيان عن طريق استعادة نقائها العرقي، وإعادة سيطرة الأمة بإعادة تنظيم الحكم والاقتصاد والمجتمع. ويقتضي ذلك إقامة دولة سلطوية معادية لليبرالية ويسيطر عليها حزب واحد يتحكم في كل الأنشطة. وتتحكم الدولة في العمالة والاستهلاك لبناء مجتمع منتج يكتفي ذاتيًا. ولابد أن يكون هناك زعيم كاريزمي يمثل المصالح "الحقيقية" للأمة ويبث هذه الأولويات في الجماهير، وبهذا تستعيد الأمة سيطرتها، وتلجأ عند الضرورة للوسائل العسكرية. وتشمل الأولويات: التطهير العرقي وإقامة نظم سياسية شمولية واقتصاديات منتجة وديكتاتوريات والدخول في حروب بحثًا عن السيطرة الدولية.

إلا أن محاولات النقاء العرقي جوبهت بعد ذلك بمقاومة شديدة في العالم بسبب استمرار الهجرات والتوطين، كما استبدلت الشمولية والديكتاتورية بمطالب أكثر تواضعًا تتمثل في تقوية سلطة الدولة، تحت مسمى الإطار الديموقراطي، وتحول التركيز على الإنتاجية إلى التدخل في شئون الدول المنتجة الأخرى، مع تجنب المظاهر المبالغ فيها للأمجاد العسكرية.

الفدرالية أو الاتحادية Federalism

هي نظام سياسي يربط بين مجموعة من الولايات لتكوين دولة أكبر غير مركزية مع السماح لكل ولاية في الاتحاد الفدرالي بالاحتفاظ بهويتها السياسية. وهناك سمات ومبادئ معينة مشتركة لكل النظم الفدرالية مثل دستور مكتوب أو قانون أساسي يُنص فيه على توزيع السلطات، ونشر السلطة بين العناصر المكونة للاتحاد المكتفية ذاتيًا إلى حد كبير، والتقسيمات الإقليمية لضمان الحياد والمساواة في تمثيل مختلف الجماعات والمصالح. كما أن

إجراء أية تغييرات يتطلب موافقة الأطراف المعنية. ويشيع في النظم الفدرالية الشعور بالمواطنة المشتركة والخطوط المباشرة للاتصال والتواصل بين المواطنين وجميع الحكومات التي تخدمهم.

وهناك قيم سياسية مرتبطة بالفدرالية منها فكرة أن الحكومة مسئولة أمام الناخبين في القاعدة الجماهيرية، وأنها ملزمة بحماية مصالحهم وأفكارهم وسياساتهم وداعمة للكرامة الإنسانية والحريات. ويتطلب العمل بهذه القيم، مثل قيمة كرامة الفرد، فرض معايير قومية ووقف قرارات سيادية للدولة باللجوء للقضاء. كما أن الحكومة ملتزمة بأن تستجيب للتغيرات في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وحالات الطوارئ في زمن الحرب والسلم، والتطوير التدريجي للمثل السياسية في سياق أكبر لثقافة الأمة الدستورية. وقد استقرت الفدرالية في الولايات المتحدة بغرض دعم الديموقراطية، وبالرغم من أن الفدرالية تدعم الحكم الديموقراطي بطرق عديدة، إلا أنها قد يكون لها تأثير سلبي على الديموقراطية إذا نجحت المصالح المحلية لبعض الفئات والجماعات في إجهاض تأييد الأغلبية لسياسات معينة.

ومع ذلك ليست الفدرالية هي الأسلوب النمطي الذي تنظم به الدول حكوماتها. فلا توجد سوى ٢٤ دولة فدرالية في العالم منها الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وبلجيكا والنمسا والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا وأستراليا وجنوب إفريقيا ونيجيريا وروسيا والهند وماليزيا. ولكن يصل عدد سكان الدول الفدرالية إلى حوالي ٤٠ في المائة من سكان العالم. فمعظم دول العالم ليست فدرالية ولكنها موحدة وتتركز السلطة في حكومة مركزية.

ويجب معرفة الفروق الدقيقة بين الفدرالية والكونفدرالية وعدم الخلط بينهما. فمصطلح الكونفدرالية Confederalism يأتي من Confederation أي الاتحاد الكونفدرالي أو التعاهدي، وهو شكل من أشكال الحكم حيث يوجد عدد من الحكومات المستقلة، وكل منها لها سيطرة على إقليمها، وتحتفظ بجيشها وعلمها (إلى جانب علم الاتحاد) وتكون لكل هذه الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي حكومة مركزية لها سلطة على الكل. كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. ولكن هذه الحكومة المركزية قد لا تكون قوية بما فيه الكفاية، ولا تتمتع إلا بالسلطات التي توافق جميع الدول الأعضاء على منحها إياها،

وذلك في مقابل وجود نوع من رابطة واهية بين هذه الدول. وغالبًا ما تفتقر الحكومة المركزية إلى السلطة لتنفيذ أحكامها داخل هذه الدول، ما لم توافق كل دولة على ذلك. ويؤدي هذا إلى ضعف الحكومة المركزية بالمقارنة بحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد. وهناك مثل مبسط لتوضيح ذلك وهو عندما يتفق أربعة أشخاص على أن يكونوا شركاء في مشروع تجاري، ولكل منهم الحق المتساوي في أن يدلي برأيه في كيفية إدارة المشروع، لأن كلًا منهم شارك بقدر متساو من المال والجهد والوقت. ومع هذا يبقى المشروع التجاري خاضعًا لسلطة القوانين التي تحكم المدينة حيث يوجد المشروع.

مكتب التحقيقات الفدرالية Federal Bureau of Investigations

أنشئ المجلس في ١٩٠٨ في الولايات المتحدة باسم مكتب التحقيقات، ثم أضاف المدعي العام شارلز بونابرت للاسم كلمة "الفدرالية" وأصبح FBI عام ١٩٣٥، ليصبح المكتب مختصًا بتحقيقات وزارة العدل الأمريكية. وسرعان ما تبنى المكتب مهتمين الأولى مهمة شرعية وهي تنفيذ عمليات قانونية، والمهمة أخرى غير قانونية وهي مراقبة الأنشطة السياسية والبحث عن جواسيس فيها. وهذه المهمة الأخيرة كانت محل جدل شديد خلال القرن العشرين. وفي أوائل القرن الحادي والعشرين أصبحت كفاءة ونزاهة المكتب في تنفيذ القانون محل تساؤل وعلى أي حال فإن المكتب على الجبهتين (تنفيذ القانون ومراقبة الأنشطة السياسية)، اكتسب قوة تاريخية كبرى لسبب بسيط هو أن المسئولين فيه وهم على درجة عالية من "التسييس" كانوا دائمًا في قلب القضايا الثلاث المعقدة وهي الجريمة والشيوعية والحقوق المدنية، فضلًا عن القضية الرابعة التي أضيفت إلى مهامه وهي الإرهاب الدولي. فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تم تعزيز قسم مكافحة الإرهاب الذي يختص بالتهديدات الإرهابية داخل الولايات المتحدة بالمال والرجال بشكل كبير. وهذا القسم يقدم أيضًا معلومات عن الإرهابيين خارج الولايات المتحدة ويتتبع الإرهابيين المعروفين في أنحاء العالم.

وكان المكتب قد توقف عن مراقبة الأنشطة السياسية في أوائل العشرينيات عندما تورط في فضائح إدارة وارن ج. هاردنج. وفي ١٩٢٤ قام المدعي العام هارلان فيسك ستون بتعيين هوفر مديرًا، وكلفه بمهمة تخليص مكتب التحقيقات الفدرالية من الفساد وأن تقتصر تحقيقاته على الجرائم التي تنتهك القانون الفدرالي. وقام هوفر على الفور بتطهير العملاء الفاسدين واستبدالهم برجال يحملون درجات جامعية في القانون والمحاسبة. كما أنه عمل على تحديث أساليب مكافحة الجريمة، وخاصة من خلال تطوير السجلات المركزية لبصمات الأصابع والمعمل الجنائي. ولكنه لم يوقف المراقبة السياسية الداخلية تمامًا، وخلال العشرينيات والثلاثينيات استمر المكتب في مداهمة الجماعات الشيوعية، وكذلك اتحاد الحريات المدنية الأمريكي والرابطة القومية لتقدم الشعب الملون.

وخلال الحرب العالمية الثانية تضمنت إنجازات المكتب التحقيق في حلقة تجسس فريدريك ديوكيسن وأدى ذلك إلى اعتقال وإدانة ٣٣ شخصًا يعملون لصالح الألمان. وبعد الهجوم الياباني على بيرل هاربور بستة أشهر قام المكتب بمداهمة عملية التخريب النازية. ولكن المكتب سجل معارضته للقرار باعتقال المواطنين اليابانيين أو الأمريكيين من أصل ياباني. وفي الخارج انضم عملاء المكتب إلى خدمة المخابرات الخاصة التي كانت تجمع معلومات عن الجواسيس وتقوم بعمليات مكافحة التجسس ضد أنشطة المحور في أمريكا الجنوبية.

وإبان سنوات الحرب الباردة برز المكتب باعتباره فاعلًا رئيسيًا في الظاهرة السياسية المعروفة باسم الماكارثية McCarthyism. وتورط عملاء المكتب والمسؤولون فيه في الأعمال اليومية والإستراتيجيات السياسية الأوسع للبرنامج الفدرالي لولاء الموظفين وقائمة المدعي العام للمنظمات التخريبية وقانون سميث لمحاكمة زعماء الحزب الشيوعي وقوائم هوليوود السوداء وملاحقة نقابات العمال اليسارية ولجان المطاردة الحمراء في الكونجرس الأمريكي ومنها لجنة مجلس النواب الخاصة بالأنشطة المعادية لأمريكا واللجنة الفرعية للأمن الداخلي بالكونجرس واللجنة الفرعية الدائمة لعضو الشيوخ جوزيف ر. ماكارثي الخاصة بالتحقيقات. وفي عام ١٩٥١ قام المكتب بإطلاق برنامج المسئوليات السري لتطهير

مدرسي المدارس الحكومية من الجناح اليساري وكذلك أساتذة الجامعات اليساريين. وبعد ذلك بخمس سنوات أطلق المكتب برنامج مكافحة التجسس ضد الحزب الشيوعي الأمريكي.

وعلى إثر الانسحاب الأمريكي من فيتنام وسقوط إدارة ريتشارد نيكسون بسبب فضيحة ووترجيت، أظهرت لجنة الكونجرس للتحقيقات في ١٩٧٥- ١٩٧٦ مدى ما يقوم به المكتب من تجاوزات في مراقبة السياسات الداخلية حتى شبه بأنه إمبراطورية داخل أمريكا. وأصدر المدعي العام إدوارد ليفي خطوطًا استرشادية بشأن التحقيقات الخاصة بالأمن الداخلي لمنع أي انتهاك للحقوق المدنية والحريات من قبل القوة الشرطية القومية الوحيدة في البلاد.

وقد وجهت انتقادات عنيفة إلى المكتب بعد الإحداث الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على مركز التجارة العالمي والبنتاجون واكتشاف خطابات ملوثة بالجراثيم في نفس العام. وفي هذه المرة كانت المسألة الرئيسية هي ثقافة البيروقراطية التي تقوم على مقاومة أية مشاركة مخابراتية مع الوكالات الأخرى، سواء مع الشرطة المحلية أو إدارة الملاحة الجوية الفدرالية. ومع هذا استمر التوسع في المكتب مرة أخرى عندما دعا المدعي العام جون أشكروفت إلى إعادة هيكلة جهود مكافحة الإرهاب أثناء الحرب، وكذلك أساليب هيئة المراقبة الإلكترونية التي يوفرها قانون باتريوت الأمريكي لعام ٢٠٠١. كما ألغى أشكروفت الخطوط الاسترشادية التي أصدرها المدعي العام إدوارد ليفي.

الحركة النسائية Feminism

الحركة النسائية هي حركة اجتماعية أهلية (غير حكومية) تنشأ خارج إطار مؤسسة الدولة وتهدف إلى إحداث تغيير في واقع المرأة بحيث تتمتع بحقوقها السياسية والاجتماعية التي حرمت منها على مر السنين لأسباب عديدة، مع المطالبة بالمساواة وتكافؤ الفرص مع الرجل في العمل والأجر والدور الاجتماعي Gender. وتتسم الحركة النسائية في أوروبا في القرن التاسع عشر بأنها تمت على موجات. وكانت الموجة الأولى موجهة إلى سيدات الطبقة

المتوسطة وتناولت المطالبة بالتعليم وتوفير فرص العمل وحق التصويت للنساء. وفي العالم العربي انقسم الفاعلون الرئيسيون في هذه المرحلة إلى تيارين أحدهما يميل إلى محاكاة الغرب واقتباس تشريعاته ونظمه ورؤاه بشأن المرأة، وتيار آخر يدعو إلى النهل من الشريعة الإسلامية وإعمال النظر والاجتهاد فيما استجد من تطورات.

وكانت الموجة الثانية تتعلق بالنشاط النسائي في الولايات المتحدة وأوروبا خلال الستينيات وبعدها، واهتمت أيضًا بالحقوق الاجتماعية للطبقة الوسطى من النساء والكفاح ضد التمييز ضد المرأة. وتميزت بحركة النساء السود والنساء الاشتراكيات. كما ظهر بعض المنظرين الذين هاجموا بعض الهياكل الاجتماعية (كالأسرة والدولة والمعتقدات الدينية) لاضطهادها للمرأة. وفي هذه المرحلة انخرطت النساء في حركات التحرر الوطنية في مصر وفلسطين والمغرب، ومن ثم تعالت الأصوات منادية بحق المرأة في نيل حقوقها السياسية وحق الانتخاب والترشح لعضوية المجالس التمثيلية (البرلمانات) وهي دعوات تبنتها قيادات نسائية تحسب على الأحزاب الليبرالية أو الماركسية القائمة على حين أحجمت بعض الحركات الإسلامية عن المناداة بمثل هذه المطالب رغم انخراط المرأة بقوة في حركات مقاومة الاحتلال.

وفي التسعينيات بدأت الدراسات النظرية تناقش الموجة الثالثة للحركة النسائية التي ضمت عناصر جديدة من الجماعات المهمشة التي لم تهتم بها الموجة الثانية، مثل النساء من السكان الأصليين لبعض المناطق والنساء الملونات والنساء اللاتي يعتنقن ديانات أخرى غير المسيحية، ودخلت فيها النساء المسلمات. وفي العالم العربي شهدت هذه المرحلة صعود الدولة القومية وفيها امتلكت الدولة ناصية العمل النسائي وأخضعت كل التنظيمات النسائية تحت سلطتها، وقننت أوضاع النساء عبر إصدار قوانين العمل وقوانين الأسرة. وبصفة عامة شهدت هذه المرحلة تراجعًا في المطالب النسائية على خلفية احتداد الصراع مع إسرائيل والذي غطى على كثير من المشكلات القائمة وقتئذ.

وشهد العالم العربي بعد ذلك (من الثمانينيات حتى الآن) صحوة إسلامية كرد فعل على عملية العولمة والتحديث على النسق الغربي. وقد أفرزت الصحوة بدورها تيارًا نسائيًا إسلاميًا تشكل من نساء الطبقة الوسطى وقد عبر هذا التيار عن ذاته في شكل عودة

موسعة لارتداء الحجاب، وتأسيس جمعيات نسائية على أسس ومرجعيات إسلامية، وانخراط في التيارات والأحزاب الإسلامية القائمة ومشاركة النساء في الترشح على قوائمها الانتخابية واحتلالهن مراكز متقدمة في هياكلها التنظيمية. وفي الجهة المقابلة برز تيار نسائي نخبوي من السيدات المثقفات استقى أطروحاته وبرامجه من جمعيات ورابطات دولية واستفاد كثيرًا من الاهتمام العالمي بقضايا المرأة وهي الاستفادة التي تجلت في احتكاره تمثيل النساء في المؤتمرات والمنتديات الدولية المعنية بالمرأة وفي الحصول على تمويل مالي ضخم يدعم التنظيمات النسائية التي أنشأها.

وقد برزت قيادات نسائية عربية تركن بصمات واضحة محلية وإقليمية ودولية على الحركة النسائية في العالم العربي منهن هدى شعراوي ونعيمة الأيوبي ونبوية موسى وملك حفني ناصف وسهير القلماوي وزينب الغزالي ودرية شفيق وأمينة السعيد ونوال السعداوي وإنجي أفلاطون وعائشة راتب وعزيزة حسين ومنى ذو الفقار وهدى بدران، وشخصيات عربيات مكافحات أقل شهرة. هذا فضلًا عن قيام زوجات الملوك ورؤساء الجمهوريات العربية في الآونة الأخيرة بأنشطة اجتماعية تنويرية، تناصر حقوق المرأة، ويفيد ذلك في دفع الحركة النسائية إلى الأمام وإعطاء مزيد من الحقوق للمرأة أمام القوى المعادية لمنح المرأة أية امتيازات مساوية لما يتمتع به الرجل، واستمر قهر المرأة وحرمانها من المساواة مع الرجل في الحياة العامة، بالرغم من أهميتها القصوى في تنظيم حياة الرجل ونجاحه.

الإقطـــــاع Feudalism

يطلق مصطلح "إقطاعي" على أي نظام اجتماعي متخلف ومستبد. وفي ظل الإقطاع كان العبيد أو الرقيق أو المزارعون يعملون ويحاربون من أجل السيد الإقطاعي في مقابل حمايتهم له. وفي أوروبا كان اللورد الإقطاعي يدين بالولاء للملك في مقابل منحه وضعه الإقطاعي المتميز وسلطاته على عبيده ومزارعيه في الإقطاعية التي يمتلكها ويتصرف وحده في مقدراتها. وبهذا كان الإقطاع نظامًا اجتماعيًا شاملًا يحدد السلطة وحقوق الملكية. وقد ارتبط الإقطاع بقوة بفرنسا بين القرن التاسع والقرن الثالث عشر الميلادي، ولكن معظم

أجزاء أوروبا مرت بتجربة أشبه بالنظام الإقطاعي في مرحلة من مراحل تاريخها. كما أن نظمًا اجتماعية مشابهة طبقت في العالم العربي ومناطق نائية أخرى مثل اليابان.

لم ينته النظام الإقطاعي في الغرب دفعة واحدة، فقد مهدت لنهايته عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية أهمها: نمو الطبقة الوسطى وتطور التجارة بعيدة المدى بالكماليات والضروريات وظهور بوادر الرأسمالية التجارية والنهضة الثقافية التي شملت الأدب والفن والعلوم الدينية والوضعية، وقيام ثورات الفلاحين وحركات الإصلاح الديني، واستعادة الدولة سلطتها المركزية في سياق الثورة البورجوازية التي كان من أهم منجزاتها حل مسألة الأرض وإلغاء الرق وإرساء أسس الثورة الفرنسية التي كانت منعطفًا حاسمًا في دخول العصر الحديث وزوال الإقطاع.

وفي بعض النظريات عن التاريخ لبعض المفكرين أُعتبر الإقطاع مرحلة تاريخية ضرورية تمت نتيجة لانهيار نظم اقتصادية وسياسية/ عسكرية قديمة، أدت بعد ذلك إلى ظهور الرأسمالية التجارية.

وقد عرف العالم العربي في عصوره القديمة الإقطاع بصورة مختلفة عن الإقطاع الأوروبي. فقد طبق الإقطاع في كل من العراق ومصر وسوريا وحتى في اتحادات الفلاحين المنتشرة في شرق الأردن وكان النظام الإقطاعي قائمًا في فلسطين وغيرها من البلاد الشامية. فقد كان جبل نابلس يحكمه الإقطاع وكذلك باقي الأراضي الفلسطينية التي سيطر عليها عشرات من الإقطاعيين المستغلين بحسب امتيازاتهم العسكرية والإدارية الذي يحوزون إنتاج عشرات الآلاف من الفلاحين الفلسطينيين. وقد أشارت إحصائيات عام ١٩٠٩ أن سبع عائلات فلسطينية كانت تمتلك ما مساحته ٢٧٠٠٠٠ دونم كما أن ٢٦ مالكًا في منطقة بئر السبع وغزة كانوا يمتلكون أكثر من مليوني دونم. وقد سيطر على الأراضي الفلسطينية عشرات من الإقطاعيين المستغلين بحسب امتيازاتهم العسكرية والإدارية الذين يحوزون إنتاج عشرات الآلاف من الفلاحين الفلسطينيين.

وقد بدأ الإقطاع بنظام الإقطاع العسكري للحاجة إلى خدمات المقاتلين في مقابل عدم قدرة الحكام على دفع رواتبهم ومتطلباتهم. وقد تطور هذا النوع من الإقطاع إلى إقطاعيات دينية واقتصادية وإدارية، واستمر حتى مرحلة ما قبل الإسلام بأنماط متعددة. وتميز بسمات معينة معها ارتباط الإقطاع بصفته نشاطًا اقتصاديًا بالدين والحاكم. وكان الإقطاعيون موالين للسلطة الحاكمة في الدول المركزية والإمبراطورية لضمان استمرار امتيازات الإقطاعيين. ومع هذا لم تصل الإقطاعيات إلى حد التمليك أو الوراثة واقتصرت على حق الانتفاع والاستثمار والإدارة. ولم تتجه القبائل العربية في صدر الإسلام نحو تملك الأراضي بسبب الانشغال بالفتوحات الإسلامية. ورفض الخليفة عمر بن الخطاب منح الإقطاعيات لقادة الفتح الإسلامي ضمانًا لحق الأجيال التالية في الأرض وتجنبًا لما يجلبه التقسيم الإقطاعي من منافسة وانقسامات وتفاوت في المنزلة الاجتماعية.

وقد طور سلاطين المماليك في مصر وبلاد الشام نظامًا إقطاعيًا دقيقًا، وجاراهم في ذلك بقية حكام الأقاليم الإسلامية الأخرى. ولم يكن للإقطاعي أيام المماليك سوى حق الاستغلال والارتفاق. وكثيرًا ما كان حائز الإقطاع ينقل عن إقطاعه إلى إقطاع آخر بأمر السلطان أو يُعزل أو يصادر إقطاعه. كما انفرد النظام الإقطاعي في مصر والشام بانتقال الإقطاع الواحد من يد إلى أخرى بحسب مشيئة السلطان؛ وذلك لارتباط الإقطاع بالوظائف والخدمات التي يؤديها المقطعون للدولة في شخصه. ولم يكن المقطعون على اختلافهم سوى موظفين في حكومة مركزية رأسها السلطان، بخلاف الإقطاع الغربي.

واستمر النظام الإقطاعي في العهد العثماني، إذ قام السلاطين العثمانيون، بعد أن استتب لهم الأمر في البلاد المفتوحة، بتوزيع الأرض كإقطاعيات على أبناء جلدتهم، وأسبغوا على مقطعيهم ألقاب الباشا والأمير والأغا والبك، وأطلقوا أيديهم وأدي أمراء الجند من الانكشارية والسباهية في المدن والأرياف. كما أقاموا نظامًا يتربع على قمته السلاطين وأولادهم وأنسابهم وحواشيهم، ويليهم الإقطاعيون الكبار وأتباعهم، وقسموا المجتمع إلى ملل ومذاهب وطوائف وجماعات مغلقة. واستمر ذلك حتى صدور قانون الملكية (الطابو)

التركي عام ١٨٥٦. وقد تزامن ظهور الإقطاع العسكري في شرق المتوسط مع ظهوره في أوروبا.

ويعود تاريخ الإقطاع في مصر إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشر عندما أعاد محمد علي توزيع الأراضي الأميرية على أقاربه وكبار الأعيان والموظفين وضباط الوحدات الكردية والجركسية والتركية. ونشأت طبقة جديدة من النبلاء الإقطاعيين. وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وضعت الإقطاع على رأس أولوياتها وصدر قانون الإصلاح الزراعي بتحديد ملكية الأراضي الزراعية بما لا يزيد عن مائتي فدان عدا الأراضي البور والصحراوية لإصلاحها. وكان قانون الإصلاح الزراعي أول مشروع إصلاحي للثورة وأكسب الثورة تأييدًا جماهيريًا